دور التخطيط الاستراتيجي في تحقيق الكفاءة بين مخرجات التعليم وسوق العمل العراقي

أ.م. ناجي ساري فارس

جامعة البصرة / مركز دراسات البصرة والخليج العربي

najialmaliki1966@gmail.com

الملخص :

يعد التعليم الآداة الآساسية في تطوير وتنمية العنصر البشري والذي يسمى الاستثمار في رأس المال البشري , وهو الركيزة الاساسية لتطور الشعوب . أما سوق العمل فهو الركيزة الاساسية للقوى العاملة , وهو السوق الذي يختص بالعمالة من خلال عرض العمل والطلب عليه , ويستطيع سوق العمل في العراق القضاء على البطالة والفقر وزيادة الانتاج والانتاجية , عن طريق التخطيط الصحيح واستغلال مخرجات التعليم في السياسة الاقتصادية للدولة من خلال التنسيق بين مخرجات التعليم وحاجة القطاعات الاقتصادية من اختصاصات هذه المخرجات من أجل النهوض بواقع الاقتصاد العراقي إلى التطور والانتعاش . لاسيما إن الاقتصاد العراقي يعاني من تشوهات واختلالات نتج عن ذلك تدهور مختلف القطاعات الاقتصادية . لذلك يجب التركيز على الترابط بين سوق العمل والتعليم من أجل تحريك عجلة الاقتصاد العراقي . وهذا يتطلب الاموال الطائلة , والتخطيط الناجح والخبراء المتخصصين بهذا الشأن . إن السبب الاساسي في عدم قدرة سوق العمل على استيعاب القوة العاملة من الخريجين ,هو قلة التخصيصات الموجهة للتعليم من قبل الدولة والتي لم تلبي الحاجة المطلوبة بالنهوض بالواقع التعليمي , وكذلك التوظيف غير الكفوء بسبب المحسوبية والمنسوبية , مما يؤثر سلباً على التشغيل وبذلك تقل الانتاجية والانتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية . إن البطالة والفقر تزداد بزيادة عدد السكان , نتيجة إنخفاض مستوى التوظيف, وهذا ناتج عن عدم وجود التخطيط الاستراتيجي في مخرجات التعليم وحاجة سوق العمل من العمالة الماهرة التي توظف في القطاعات الاقتصادية الانتاجية في العراق .

الكلمات المفتاحية : تحقيق الكفاءة, سياسة التعليم , سوق العمل, التطور التكنولوجي التوزيع السكاني .

The role of strategic planning in achieving efficiency between education outputs and the Iraqi labor market

Associate prof. Naji Sari Fares
University of Basrah \ Centre for Basrah and Arab Gulf Studies

Abstract

Education is the main tool in the development of the human element, which is called investment in human capital, which is the mainstay for the development of peoples. As for the labor market, it is the main pillar of the labor force, and it is the market that specializes in employment through supply and demand for work. The labor market in Iraq can eliminate unemployment and poverty and increase production and productivity, through proper planning and exploitation of education outputs in the state's economic policy through coordination between the outputs of Education and the need of the economic sectors are among the competencies of these outputs in order to advance the reality of the Iraqi economy to development and recovery.

However, the Iraqi economy suffers from distortions and imbalances, which resulted in the deterioration of the various economic sectors. Therefore, we must focus on the interrelationship between the labor market and education in order to move the wheel of the Iraqi economy. This requires huge funds, successful planning and specialized experts in this regard. The main reason for the inability of the labor market to absorb the workforce of graduates is due to the lack of allocations directed to education by the state, which did not meet the required need to advance the educational reality, as well as inefficient employment due to nepotism and nepotism, which negatively affects the labor market and thus reduces productivity, and production in various economic sectors. As unemployment and poverty rates are high with the increase in the population, and there is a decrease in the level of employment in the labor market, this is the result of the lack of strategic planning between education and the labor market's need for skilled labor that is employed in the productive economic sectors in Iraq.

Keywords : achieving efficiency , Education policy Education policy , Labor market , technological development, population distribution .

المقدمة :

تعد سياسة التعليم أحد أهم الركائز الاساسية في سوق العمل , إذ أن سوق العمل يتأثر بشكل مباشر بالتعليم من خلال المخرجات التعليمية . إذ أن هناك ترابط اساسي بين سياسة التعليم وسوق العمل عن طريق عرض العمل , والطلب على العمل , فإذ كان هناك زيادة في عرض العمل , ولم يستطيع سوق العمل بأستيعاب المخرجات التعليمة فإن ذلك يؤدي إلى زيادة البطالة والفقر , والعكس صحيح إذ أن استيعاب اعداد كبيرة من مخرجات التعليم في هذا السوق سوف يؤدي إلى تقليل البطالة والفقر بين الخريجين , ولهذا فإن هناك تأثير كبير في سوق العمل على العملية التعليمية من خلال عرض العمل والطلب على العمل . أما دورالتعليم في سوق العمل العراقي , فلايوجد هناك ترابط وتنسيق بينهما , وذلك نتيجة زيادة اعداد الخريجين ولايستطيع سوق العمل من زيادة توظيف في مخرجات التعليم , وهذا مايؤدي إلى زيادة البطالة بين الخريجين . مما يضطر اعداد كبيرة من هؤلاء الخريجين العمل بوظائف غير الاختصاصات التي حصلوا عليها خلال دراستهم في مختلف مراحلهم التعليمية , وخاصة بالدراسة الجامعة , وكذلك هجرة الكثير من هؤلاء الخريجين بعد أن انفقت الدلة عليهم ملايين الدولارات ولم تجدي نفعاً في استغلال خبراتهم العلمية . لذلك فإن الدور الاساسي الذي يلعبه التعليم في سوق العمل لو استغل بشكل الصحيح سوف يؤدي إلى زيادة النشاطات الاقتصادية في مختلف القطاعات الاقتصادية في العراق . لذلك فإن هناك علاقة وثيقة بين التعليم وسوق العمل , إذ أن التعليم يهدف إلى أكتساب المعرفة والمهارات العلمية في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية , وهذا مايجعل من هذه العلوم أن تنتج العمالة الماهرة ذات الخبرات والاختصاصات العلمية المختلفة , وهذه العمالة تبحث عن المكان المناسب من أجل ترسيخ وتطبيق هذه المهارات في الحياة الاقتصادية وهذا المكان هو سوق العمل .

أهمية البحث :

إن التأكيد على سياسة التعليم في تطوير سوق العمل العراقي , وما يؤديه من اهمية اساسية في زيادة القوى العاملة الماهرة في مختلف القطاعات الاقتصادية , وكذلك أهمية سوق العمل في استيعاب اعداد كبيرة من الخريجين , وهذا يسهم في زيادة النشاط الاقتصادي والتقليل من البطالة والفقر , وانعاش الاقتصاد العراقي في مختلف قطاعاته الاقتصادية .

مشكلة البحث :

تلعب سياسة التعليم دوراً اساسياً في دعم الاقتصاد العراقي من خلال سوق العمل , وعليه فإن المشكلة تتعلق بالتعليم , إذ أن هناك خلل في سياسة التعليم والتي من خلالها تؤثر على سوق العمل العراقي . إذ لايوجد تنسيق بين مخرجات التعليم وسوق العمل ومن هنا تظهر مشكل البطالة من خلال زيادة عرض العمل على الطلب على العمل .

فرضية البحث:

تستند فرضية البحث على إن هناك خلل في التعليم وسياسته مما يؤثر سلباً على سوق العمل , وعدم وضوح الرؤية التي يستند عليها سوق العمل من خلال الحاجات الاساسية التي يوفرها هذا السوق لمخرجات التعليم وهذا يعتمد على عدم وضح السياسات المتبعة في مخرجات التعليم , ونتيجة ذلك لايوجد تنسيق من قبل وزارة التخطيط , ومخرجات التعليم وسوق العمل العراقي.

هدف البحث :

يهدف البحث إلى دراسة دور التخطيط الاستراتيجي في تحقيق الكفاءة بين مخرجات التعليم وسوق العمل العراقي , من خلال معرفة اعداد مخرجات التعليم وتخصصاتهم مقابل حاجة السوق لهذه المخرجات وتوظيفها في مؤسسات الدولة المختلفة من خلال حاجة السوق العراقي من القوى العاملة الماهرة من أجل التقليل من البطالة , وزيادة النشاط الاقتصادي في مختلف القطاعات الاقتصادية .

خطة البحث :

تستند خطة البحث إلى اثبات أو نفي فرضية هذا البحث مـــــن خلال الاسلوب الاستقرائي والوصفي لدور التعليم في سوق العمل العراقي , من خلال المباحث التالية

المبحث الاول :- نظرة عامة عن التعليم .

المبحث الثاني :- اهمية سوق العمل في الاقتصاد .

المبحث الثالث : - دور سياسة التعليم في سوق العمل في العراق .

الاستنتاجات والتوصيات

الهوامش والمصادر

المبحث الاول

نظرة عامة عن التعليم

يعد الإنسان العنصر الرئيس للتنمية. وذلك من خلال التفاعل المشترك بين السكان والتنمية. ولهذا فإن التعرف على العنصر البشري الذي تهتم به الدراسات التنموية من اجل معرفة المشكلات والحلول التي تتعرض لها القوى العاملة في التنمية الاقتصادية، ويعد العمل أهم عنصر من عناصر الإنتاج، لهذا فإن القوى العاملة هي المورد البشري من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية. لذلك فإن أهم عامل من عوامل الإنتاج هو رأس المال البشري، وعلى هذا الأساس تنشئ علاقة أولية بين الإنتاج وقوة العمل مستندة إلى حقيقة كون العمل هو مصدر كل إنتاج مادي أو غير مادي، ويعتمد حجمه على مقدار قوة العمل المبذولة اجتماعياً وإنتاجيته لإنتاج السلع والخدمات . وعليه إن أهمية العنصر البشري ودوره في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لم يبق خافياً، إذ ان التاريخ القديم والحديث مازالا يؤكدان أن مقياس تقدم الشعوب والأمم لم يعتمد في أي وقت من الأوقات على حجم ما تملكه من ثروات طبيعية أو ما تسخره من طاقات مادية بقدر ما يعتمد على ما تيسره ثروتها البشرية. كما أثبتت الدراسات والتجارب الحديثة لتطور المجتمعات. وتهتم الدراسات التنموية بالتركيز على

دور العنصر البشري في تسريع وتأثير النمو الاقتصادي والاجتماعي وتعد من الأهداف الرئيسة لتطوير المجتمعات العصرية. وتواجه اغلب الدول السائرة في طريق النمو مهمة تنمية مواردها البشرية وتعبئتها. وتهيئة الظروف الموضوعية لإعادة توزيعها بهدف توجيه استخدامها في فروع الأنشطة الاقتصادية المختلفة [1] .

وبما أن الذي يخلق منافع الموارد أو يزيد منها هو الانسان . فهو عندما يستشعر الحاجة إليها يقوم بتهيئتها من خلال نشاط واعٍ لتصبح صالحة لإشباع الحاجة إليها. هذا النشاط الواعي يسمى (بالإنتاج) , إذ تتضافر فيه جهود الإنسان (عمل وخبرة تنظيمية وخبرة تقنية) مع الموارد الطبيعية التي قلما تكون صالحة في صورتها الأولية لإشباع أي حاجة بشرية تتضافر لإنتاج سلعة صالحة للإشباع المباشر أو صالحة للاستخدام الوسيط في سلسلة مرتبطة من العمليات الإنتاجية المتتابعة والمؤدية في النهاية إلى إشباع حاجة بشرية. فقطع الأخشاب في الغابة هو نشاط إنتاجي . إلا إن الأخشاب المقطوعة قلما تشبع حاجة بشرية وهي ملقاة في أرض الغابة لذلك تحتاج إلى نقل , وهو نشاط إنتاجي واعٍ ايضاً , إذ يوجد من يطلبه لاستخدامه كوقود أو لاستخدامه في سلسلة من العمليات الإنتاجية حتى تأتي في النهاية في صورة قطع أثاث غاية في الدقة والإتقان، أو يستخدم في بناء المنازل أو السفن كل ذلك لايتم عفوياً وإنما يحتاج إلى نشاط بشري عبقري يزيد من منفعة المورد في كل مرة يدخل فيها لتطوير شكله أو مكانه. وإذا كان الإنسان يخلق منافع الموارد أو يزيدها فهو ايضاً الذي يستنزف منافع الموارد ويدمرها [2] .

لذلك فإن التعليم بكافة مراحلة ومستوياته الأداة الأساسية في تطوير وتنمية العنصر البشري أومايسمى بالاستثمار في رأس المال البشري ,وإن النظام التعليمي في العراق حكومياً ولجميع المراحل الدراسية , إذ تقوم الدولة بتوفير أعضاء الهيآت التعليمية والتدريسية والمستلزمات التربوية وأنشئت في الآونة الأخير عدد من الكليات الأهلية في مرحلة التعليم العالي التي يشارك في تنفيذها المنظمات المهنية , وعملية تطوير التعليم يجب أن تكون عملية مستمرة وشاملة لجميع عناصره ومكوناته لمواجهة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وتحقيق مطالب التنمية ,وقد توصلت

الدراسة أن ميزانية التربية الاستثمارية لاتشكل الكثير, مايعني ان النسبة الأكثر تنفق كروتب وأجور,أما المشاريع الاستثمارية فلا تحظى إلاالقليل ,وهو واقع يعكس حقيقة الارتباط بين بنية التعليم وبنة إذ ينبغي أن تكون هناك سياسة حقيقة للتنمية بهدف تقليل ونسبة الفقر ونسبة البطالة مع زيادة عدد السكان ,لذا يجب توفير الأموال والمرافق اللازمة لنظام التعليم العام بكافة مراحلة ,وجذب المعلمين والمعلمات ممن يتميز بقدرات فكرية واجتماعية فائقة ,ويجب على الحكومة أن تحاول امتصاص البطالة بتشغيل أفراد منتجين ومؤهلين ,فضلاً عن السياسة الاقتصادية ينبغي أن تعتمد على توزيع الثروات بالتساوي على أفراد المجتمع كافة للقضاء على الفقر من أجل تعلم أفضل (3) .

ويعد التعليم أيضاً بمختلف مستوياته الركيزة الآساسية في بناء المجتمع وتطوره من خلال الاستثمار الآمثل للموارد البشرية بشكل يتناسب مع طموحاته والحصول على العوائد الاقتصادية والاجتماعية، والتعليم لأفراد المجتمع ضرورة ملحة لأجل تكوين الشخصية وبناء المستقبل منذ القدم، وبتطور المجتمعات تكون الحاجة إلى التعليم أكثر إلحاحاً، فكلما تقدمت العلوم وهيمنت التكنولوجيا الحديثة على مختلف مرافق الحياة زادت حاجة المجتمع إلى تعليم أبناءه وتدريبهم على مختلف صنوف العلم والتكنولوجيا . كما يعد التعليم من أهم عوامل بناء رأس المال البشري والتنمية معاً , ويؤدي التطور فيه إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي والاجتماعي وتحسين مستويات المعيشة عن طريق زيادة دخل الفرد والتحفيز على العمل والتحصيل العلمي عالي المستوى . لقد شكل التعليم محوراً رئيساً لخطط التنمية كافه، كما انه ركيزة أساسية من مرتكزات الرؤية المستقبلية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتبدو أهمية التعليم من خلال تطوير الكوادر البشرية لتحقيق التنمية الشاملة، وان النمو الاقتصادي لا غنى عنه من أجل تحقيق الآهداف التنموية ولاسيما بالقضاء على الفقر والبطالة والآمية والتي تنتج عن قصور في امتلاك رأس المال المالي، وضعف ورداءة كفاءة رأس المال البشري وتعاني العديد من البلدان وبالاخص النامية منها

مشكلات في مجال الرقي بمستوى التعليم (كماً ونوعاً) وفي كيفية الاستثمار في التعليم والتدريب [4] .

المبحث الثاني

اهمية سوق العمل في الاقتصاد

تنبع أهمية سوق العمل من خلال (عرض العمل) ومن ضمنها مخرجات التعليم , مقابل الطلب على العمل في سوق العمل والذي يوفر فرص العمل للذين يبحثون عن العمل في جميع التخصص . وعليه فإن سوق العمل له أهمية أساسية , إذ يلتقي في هذا السوق كل من عرض العمل مع الطلب عليه , ومن مرحلة الرق وامتداداً الى مرحلة الثورة الصناعية فان علاقات العمل كانت ولازالت حتى الحاضر في توتر مستمر . وان اهتمام الاقتصاديين والسياسيين والمجتمع لهذا الموضوع لا لمجرد انها مشكلة إنسانية واجتماعية وادبية فحسب بل لانها من اخطر المشاكل الاقتصادية التي واجهت المجتمعات الصاعدة في طريق التطور الاقتصادي والاجتماعي . لقد كشفت لنا الثورة الصناعية التوتر واصطدام المصالح بين العمال وارباب العمل وادى ذلك الى سلسلة طويلة من النزاعات حول ساعات العمل ومستوى الاجور وظروف العمل واحواله وتشغيل النساء والاطفال [5] .

وقد أطلق بعض الاقتصاديين على (سوق العمل) في المجالات التي تتقابل فيها الأيدي العاملة مع اصحاب العمل , أي على لمكان الذي يتقابل فيه العرض والطلب على العمل , وذلك بحجة ان قوة العمل ماهي الا سلعة من السلع تباع وتشترى في اماكن معينة كما تباع وتشترى اية سلعة من السلع الاقتصادية ولم يعرف (سوق العمل) حديثاً الا منذ الحرب العالمية الثانية , وأول من استعمله اللجنه الامريكية لتنظيم شؤون العمال اثناء الحرب فقالت (سوق العمل) : وهو المكان الذي تتفاعل فيه مختلف العوامل التي تؤثر في عناصر التوظيف , أي انه المكان الذي يبحث فيه اصحاب العمل على العمال , وكذلك هو المكان الذي يبحث فيه العمال عن العمل . وكذلك فان سوق العمل هو المجال العام الذي نجد به انواع عديدة لظروف العمل التي تؤثر وتوجه خلاله العلاقات المختلفة للعمل والتوظيف

كأحوال عرض العمل وطلبهم والاختلافات المهنية في الاجور , واختلافات في ساعات العمل وغير ذلك من الظروف لتشغيل العمال (6) .

لذلك يتأثر سوق العمل بتفاعل العرض والطلب على العمل في اقتصادات مختلف دول العالم , ووفقاً لذلك فإن خصائص سوق العمل تتكون من جانبين هما عرض العمل والطلب على العمل , ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:-

1 – عرض العمل :- ويتكون عرض العمل من حجم السكان , وكذلك حجم القوى العاملة الذي له تأثيراً مباشراً على تحديد عرض العمل إذ تتحدد قوة العمل في المجتمع بالقدرة على العمل والحاجة إليه وبالرغبة فيه لدى الافراد .أما مستوى الاجور , إذ يؤثر المستوى العام للأسعار على عرض العمل , فعندما يرتفع المستوى العام للأسعار يؤدي إلى انخفاض في مستوى المعيشة , وذلك بسبب انخفاض الدخل الحقيقي , فيسعى الفرد إلى زيادة عدد ساعات العمل أو أدخال أفراد آخرين من أسرته إلى سوق العمل , ومن ثم يؤدي ذلك إلى زيادة عرض العمل , ويحدث العكس عند انخفاض المستوى العام للأسعار . و يتأثر عرض العمل كذلك بالهجرة فإذا كانت الهجرة إلى داخل البلد فهذا يعني إن عدد السكان يزداد ومن ثم تزداد كمية العمل المعروضة . وبالعكس عندما تكون الهجرة إلى خارج البلد فإن عدد السكان يقل ومن ثم تنخفض كمية العمل المعروضة . أما التعليم فإن عرض العمل يتأثر بالتعليم من خلال سياسات التعليم عن طريق مخرجات التعليم , فكلما ارتفعت نسبة التسجيل في المدارس والجامعات وطالت مدة التعليم , انخفضت كمية العمل المعروضة , إلا أن كمية العمل المعروضة تزداد بعد انتهاء مدة التعليم , وكلما ارتفعت نسبة التسلل من التعليم زادت كمية العمل المعروضة , كما تزداد كمية العمال المعروضة مع زيادة مخرجات التعليم (7) .

2 – الطلب على العمل :- يمثل الطلب على العمل الجانب الثاني من سوق العمل ويقصد به الجهود البشرية المطلوبة كماً ونوعاً من أصحاب العمل مقابل اجر معين . ويرتبط الطلب على العمل بالطلب على السلع والخدمات نتيجة الترابط والتأثير

المتبادل بين قطاع العمل وقطاع الانتاج السلعي والخدمي في الاقتصاد , فالطلب على العمل هو طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات المنتجة محلياً , ومن ثم فإن الطلب على العمل لايعتمد فقط على على الظروف التي تسود سوق العمل , بل تعتمد كذلك على الظروف التي تسود أسواق انتاج السلع والخدمات. ويتأثر الطلب على العمل بعوامل عديدة منها : –

أ – النمو الاقتصادي :– يقصد بالنمو الاقتصادي الزيادة المتحققة في الناتج المحلي الاجمالي, أي الزيادة الحاصلة في كمية السلع والخدمات المنتجة في البلد . ويؤثر معدل النمو الاقتصادي في تحديد الطلب على العمل , فكلما ارتفع معدل النمو تطلب ذلك إيجاد فرص عمل جديدة , ومن ثم يزداد الطلب على العمل تبعاً لذلك والعكس صحيح .

ب – الاستثمار :– يزداد الطلب على العمل كلما ازداد حجم الاستثمار في الدولة , إذ أن زيادة الاستثمار يؤدي إلى زيادة الانتاج , أي زيادة في معدل النمو الاقتصادي ومن ثم زيادة في الطلب على الايدي العاملة , ويزداد نتيجة لذلك استخدام العمال وتشغيلهم .

ج – مستوى الاجور :– إن التغير في مستوى الأجر يؤثر سلباً في الطلب على العمل من خلال اثر الإحلال واثر التوسع أو الحجم , فكلما انخفض مستوى الأجر زاد الطلب على العمل وبالعكس .

د – التطور التكنولوجي :– إن التطور التكنولوجي يمكن أن يؤثر سلباً أو إيجاباً على الطلب على العمل وذلك بحسب نوع التطور المتحقق , فإذا كان التطور التكنولوجي يؤدي إلى استخدام تكنولوجيا كثيفة رأس المال في العملية الانتاجية فهذا يؤدي إلى إحلال عنصر رأس المال محل عنصر العمل في العملية الانتاجية ومن ثم ينخفض الطلب على العمل , والعكس صحيح عندما يكون التطور التكنولوجي من نوع كثافة عنصر العمل , فإنه يؤدي إلى زيادة الطلب على العمل بسبب أرتفاع مدخلات العمل في الانتاج (8) .

إن اعتماد أسواق العمل العالمية المتزايد على التكنولوجيا الحديثة المتطورة ، وعدم الثبات والأمان في الوظائف التقليدية والخلل واستحداث متطلبات وحاجات جديدة على مواصفات ومهارات وكفاءات وخبرات الموارد البشرية التي سيعتمد عليها سوق العمل في تسيير شؤونه الأساسية ، مما جعل من الموارد البشرية غير قادرة على انجاز عملها في مواكبة التطور السريع ، مما يضطرها العمل على تجدد نفسها باستمرار وتخضع طوعاً للتدريب والتكوين المستمر ولإعادة التكوين كلما تطلب تطور سوق العمل . أن إعادة هيكلة سوق العمل في الدول النامية يتطلب منح القطاع الخاص دوراً مهما في عملية التوظيف وتحديد نوعية ومستوى العمالة التي يحتاجها لاستمرار مسيرة التنمية والنمو في بعض الدول النامية , بالإضافة إلى تطوير أنظمة التعليم ومناهجه وتطوير معاهد التدريب وتعزيزها [9] .

ومن خلال ما تقدم يجب البحث في كيفية سير أسواق العمل خلال الفترة الانتقالية واذا ما كانت هذه الآسواق تساعد عملية اعادة الهيكلة أو تعليقها ، وما هو أثر اعادة الهيكلة على سير اليد العاملة في الآقتصاد الخاضع للإصلاح . أذ ينبغي أن تقوم أسواق العمل خلال اعادة الهيكلة بثلاث مهام رئيسية على الآفل هي[10]:

1 – التوفيق بين العمال والوظائف بحيث تعكس الآجور العامة القيمة المضافة الحقيقية .

2 – توزيع العمال على القطاعات والفروع الصناعية المختلفه والتوفيق بين مهارات العمال ومتطلبات العمل .

3 – توفير الحوافز لتخصيص الموارد لتجميع رأس المال البشري والتدريب بشكل خاص .

ويتمثل الدور العام لآسواق العمل في ألاستجابة بمرونة للنمط الجديد من الطلب على اليد العاملة وفقا للتغيرات في هيكل الحوافز التي تحددها الاصلاحات في السياسات . ويعني هذا أنخفاض الأجور الحقيقية في بعض القطاعات ،الأمر الذي سيدفع اليد العاملة الى الانتقال الى القطاعات الأعلى أجر (وسيبتعد العمال

أساساً عما هو غير قابل للتداول لصالح ماهو قابل للتداول) وهذا سلوك اي عامل في اغلب القطاعات الآقتصادية المختلفة . وتستطيع أسواق العمل ذات الصفات المرنة أن تقوم بهذا التحول او التغير من خلال التغييرات في الآجور النسبية بشكل رئيسي بحيث تزداد الاجور في القطاعات الواسعة مقارنة او نسبة الى الآجور في القطاعات الضيقة . ومن شأن الزيادة المؤقتة في الفروقات بين ألآجور أن تشجع الآيدي العاملة على ألآنتقال من الوظائف غير القابلة للأستمرار الى وظائف جديدة في القطاعات المتطورة . وكلما كان هذا الآنتقال والتحول نحو القطاعات المتطورة أسرع كان التكيف المطلوب في الناتج القومي المحلي أسرع. وتتطلب هذه العملية أستعدادا للتنقل من قبل الايدي العاملة ومرونة في الآجور . ولكن المرونة والآستعداد للتنقل لا يتوفر بالقدر المطلوب تماما وإنما يتوقفان على مدى التنمية وعلى الأستراتيجيات الأنمائية المعتمدة في الماضي ومدى تأكيدها على الصناعة . وأيضا لايمكن تعديل هذه المتغيرات على المديين القصير والمتوسط . وهناك ما يوحي بأن عدم مرونة أسواق العمل في ألاقتصاد الخاضع للاصلاح هو من الآسباب الرئيسية لآرتفاع العاطلين عن العمل خلال الفترة الانتقالية . والذي حدث وما يحدث الان في الدول النامية ومنها العراق بشكل خاص أن خروج الايدي العاملة من الأنشطة الرسمية قد صاحب عملية أعادة الهيكلة وبما أن العمال لا يستطيعون البقاء دون عمل لفترة طويلة تميل وتتجه الايدي العاملة الى التحول أو التنقل الى القطاعات المتسمة بمرونة الدخول رغم أنها أقل ضمانا ومن هذه القطاعات مثلا قطاع الخدمات وقطاعات غير رسمية في المناطق الحضرية بشكل خاص والقطاع الزراعي في المناطق الريفية . أذ تستطيع هذه القطاعات أن تستوعب عددا غير محدد من العمال ، ولكنها أقل إنتاجاً وأقل أجراً في ظل ما يعرف اليوم بالاقتصاد الظل الذي أخذ يمثل سمة رئيسة كأقتصاد موازي للاقتصاد العراقي (11)

وعليه فإن من أهم أدوات تنمية الطاقة البشرية هو التعليم , ومن اهداف برامج التنمية الشاملة تطوير التعليم في مختلف مراحله وإتاحة فرص التعليم المتكافئة للجميع وفي جميع مناطق البلاد وتوسيع برامج محو الامية . وتشكل بيانات التعدادات

السكانية الخاصة بالتعليم جزء هاماً من القاعدة الاحصائية اللازمة لتخطيط التعليم وعن طريقها يمكن (12) : –

1 – الوقوف على مستوى التعليم ومدى انتشاره بين السكان في مختلف المناطق ومدى تطور مشكلة الأمية .

2 – التعرف على توزيع السكان حسب المؤهل التعليمي , مما يفيد في التخطيط للاستخدام الكامل والفعال للخبرات التعليمية في المواقع المختلفة للدولة ولتخطيط برامج التنمية التربوية لمجابهة الطلبات المستقبلية على المشتغلين المتعلمين والمتدربين .

3 – لحساب بعض المؤشرات التعليمية الهامة مثل نسب الإلمام بالقراءة والكتابة للبالغين ونسب الالتحاق بالمدارس ونسب الاستيعاب ونسب التسرب وكثافة الفصل وعدد ماتحتاجه الدولة من فصول إضافية ومدرسين ..... ألخ .

4 – تحديد الأموال الازم أستثمارها في قطاع التعليم ولربط الاستثمارات الجارية بالأهداف المستقبلية لرفع مستوى تعليم السكان البالغين وفي بناء المدارس في مختلف المناطق .

بالإضافة إلى ذلك فإن دراسة توزيع السكان حسب الحالة التعليمية تلقي الضوء على الكثير من الظواهر خاصة إذا درس الهيكل التعليمي للسكان مع بعض المتغيرات الأخرى كالسن والحالة الزواجية والمهن والنشاط الاقتصادي ... الخ فالمستوى التعليمي للسكان يؤثر على مستوى الخصوبة ومدى انتشار برامج تنظيم الأسرة وحركة الهجرة من منطقة لأخرى . دراسة المستوى التعليمي مع الحالة المهينة أو النشاط الاقتصادي يفيد في التعريف على مستوى تطوير الاقتصادي الذي وصلت إليه البلد .ويمكن أيضاً دراسة العلاقة بين مستويات التعليم وبعض الظواهر الاجتماعية مثل الطلاق وتعد الزوجات سن الزواج . ويتم استخدام العمالة حسب الإطار المؤسسي للإنتاج والذي يمكن تقسيمة بصورة أساسية إلى قطاعات وهي القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع غير المنظم . ونتيجة لتوسع دور الدولة في

التنمية الاقتصادية من خلال تخطيط التنمية وتنفيد مشاريعها , فقد توسعت الدولة في استخدام الموارد البشرية فأصبحت رب العمل الرئيسي في البلاد خصوصاً في القطاع النظامي الحديث من الاقتصاد. وقد حرصت الدولة على أن توظف خريجي المنظومة التعليمية بشكل اعتبرته التزاماً لايرتبط بالحاجات الحقيقية لجهاز الدولة أومؤسساتها الإنتاجية والخدمية ,وقد أدت هذه الوضعية إلى بطالة مبطنة وهدر في استعمال الموارد . أما بالنسبة للمنشأت الصغيرة والقطاع غير المنظم في التشغيل ,فعلى الرغم من قلة البيانات القابلة للمقارنة عن هذه المنشأت فإن دورها في النشاط الاقتصادي مهم في معظم الدول المتقدمة والنامية على السواء. إن البيانات الإحصائية عن العمالة في القطاع غير المنظم وإلى حد ما في المنشأت الصغيرة في الوطن العربي قليلة ومبعثرة وتشكو من عدم الانتظار في الصدور ومن ضعف في النوعية (الوثوقية) [13] .

وبما أن سياسات سوق العمل النشطة أداة للتصدي للأبعاد الكمية والكيفية لهذا التحدي . ومن الأهداف التي تتوخاها سياسات سوق العمل النشطة مواجهة البطالة والبطالة الجزئية . بيد أن هناك بعض التحديات الجديدة التي تواجه هذه السياسات، من أهمها التحدي الديمغرافي وفي معظم دول أوروبا ، فضلاً عن اليابان والصين، تتسم القوة العاملة بالتقدم في السن والانكماش، بينما في أجزاء أخرى من العالم هناك حاجة إلى إدماج الأعداد المتزايدة من الشباب. وهناك تحدٍ أخر يتمثل في زيادة الوظائف المتسمة بالمرونة ومن ثمَّ زيادة التنوع في الأشكال التعاقدية في سوق العمل . ومن التحديات المستمر ة الأخرى التي تتخذ طابعاً أآثر حدة بسبب تكاتف قوى التحرير الاقتصادي والاجتماعي والتقدم التكنولوجي مسألة إدارة التغيير التي تتطلب في الوقت ذاته سياسات للاحتفاظ بالعمال في أماآن العمل المنتجة، ونقلهم من الوظائف غير المنتجة إلى الوظائف المنتجة . ولما كان التغيير حقيقة ثابتة من حقائق التنمية الاقتصادية، فإنه ينبغي كفالة ثبات السياسات التي تضمن الأ يؤدي التغيير إلى زيادة الافتقار إلى الوظائف والفقر ، وإلى التدهور الاقتصادي ، ولكنه يؤدي، بدلاً من ذلك ، إلى تحقيق التنمية النشطة . ولا ينبغي لسياسات سوق

العمل النشطة (ولسياسات سوق العمل عموماً) أن تنطوي على مؤثرات التغيير الضارة بأسواق العمل، بل إنه ينبغي لها أيضاً أن تجعل من التغيير فرصة لتحقيق التنمية [14] .

المبحث الثالث

دور سياسة التعليم في سوق العمل في العراق

إن أهمية رأس المال الفكري من كونه أكثر الموجودات قيمة في القرن الحادي والعشرين في ظل اقتصاد يطلق عليه (الاقتصاد المعرفي) لأنه يمثل قوى علمية قادرة على إدخال التعديلات الجوهرية على كل شئ في أعمالهم فضلاً عن ابتكاراتهم المتلاحقة، ولهذا فان رأس المال الفكري يعد السلاح الأساسي في عالم اليوم وذلك بسبب ان الموجودات الفكرية تمثل القوة الحصينة التي تضمن البقاء والتطور للبلاد [15] . وهناك تقارب كبير في نسبة الزيادة للتلاميذ على نسبة الزيادة للمعلمين من الذكور أو الإناث. وهذا يمثل اتجاهها سليماً في تطور حصة المعلم الواحد من التلاميذ، مما يؤدي ذلك إلى تطور العملية التعليمية في العراق. ان الانخفاض المستمر في عدد الهيئة التدريسية للذكور نتيجة ترك نسبة لاباس بها من المعلمين بسبب انخفاض الرواتب والأجور لهيأة التعليم أدى إلى هجرة العقول العراقية إلى الخارج[16] .

لذلك فإن اصلاح المناهج وتطويرها يطلب مراجعة المناهج ومفرداتها من اجل تحديثها واعادة توجيهات بحيث تستجيب بشكل افضل الى احتياجات المتعلمين ومتطلبات التنمية الوطنية ,فضلاَ عن تأمين مواكبتها لمستوى بلدان ذات الاداء العالي في الميدان التربوي اذ تعرضت المناهج الدراسية المستخدمة للعديد من محاولات المراجعة والتحسين من اجل ان تؤدي الى تطوير حقيقي في اهداف المناهج او محتواها او طرائقها. المهمة لنجاح عملية التعليم هو توفير عدد كافٍ من الابنية المدرسية ، ومن الامور المهنية لنجاح عملية التعليم هو توفير عدد كاف من الابنية المدرسية , والمحافظة عليها بادامتها والمشكلة ان هناك قصوراً متزايدا في

عرض الابنية المدرسية مما سبب العجز عن استيعاب النمو في اعداد المسجلين . وانعكس على شكل تزايد في اعداد المدارس التي تعمل بنظام مزدوج او ثلاثي الدوام . وان كثير من المدارس كان ولايزال لايتوافر فيها الحد الادنى من مصادر المياه ودورات المياه والمرافق الصحية والنظافة، الى جانب وجود العديد من المدارس الطينية او المبنية من الصرائف والخيم . ان اعاده النهوض بالخدمات التعليمية تطلب بذل الجهود لاعادة الاعمار، حيث بلـــــغ النقص المؤشر في الابنية المدرسية الى (4269) بناية مدرسة في عام (2004) وان هذا العدد في تزايد مستمر ناتج عن الفتح الجديد في المناطق التي سيصلها التعليم والتي كانت محرومة سابقاً ، فضلاً عن الاندثار والتآكل في الابنية المدرسية القائمة والتي تتحول من بناية تحتاج الى اعادة ترميم الى بناية واجبة الهدم واعادة البناء، وان الحاجة الى الابنية المدرسية الجديدة سنوياً تقدر بـ (500) مدرسة يبلغ عدد صفوفها (9000) صفاً مع ملحقاتها التربوية . مما تقدم يمكن تلخيص مشكلة الابنية المدرسية بالنقاط الاتية – –: عدم صلاحية معظم الابنية المدرسية للاستخدام التعليمي، مما تفقد البيئة المدرسية الشروط التربوية لاحتواء الطالب والمعلم في آن واحد. النقص الحاد في الابنية المدرسية بما يتعـــذر وجودها في المناطق التي يمكـــن التحاق الطلبة فيها بيسر .الكثافة الطلابية العالية في المدارس التي ترتفع فيها نسبـــــــة الاستخدام المزدوج (ثنائي وثلاثي) بما يؤثر سلباً في الجو المدرسي وترشيد ممارسته. لقد بلغ مجموع الابنية المدرسية لمرحلة ريا ض الاطفال(561)بناية للعام(2005–2004) منها (40 %) بناية صالحـــــة والتـــــي ترميم نسبتها (52 %) اما نسبة غير صالحة فهي(8 %) .اما على مستوى (التعليم الابتدائي) فقد بلغ عدد الابنية المدرسية (8594) بناية مدرسية ،نسبة الصالحة منها هي(33 %), ونسبة (25 %) بحاجة الى ترميم ونسبة (15 %) غير صالحة . في حين بلغ عدد الابنية المدرسية للمرحلة الثانوية (2383)بناية مدرسية، كانت نسبة الصالحة منها (38 %)، وبلغت نسبة التي بحاجة الى ترميم (54 %)وغير الصالحة نسبة (8%). وبلغ مجموع

الابنية المدرسية في التعليم المهني (201)بناية مدرسية منها نسبة (26 %) صالحة ونسبة (68 %) بحاجة ترميم ونسبة (6 %) وغير صالحة [17].

إن الجودة في مجال التعليم تعني مدى تحقيق أهداف البرامج التعليمية في الخريجين بما يحقق رضا المجتمع بوصفه المستفيد الأول من وجود المؤسسات التعليمية , ولكون المجتمع هو المستفيد الاول من وجود المدارس فيصبح له حق المشاركة الفاعلة في رسم سياسات التعليم والرامج والانشطة التي تقدمها المدارس للأجيال المتتابعة من الطلاب , كما له الحق بمساءلة القائمين على تسيير شؤون المدارس لما يفعلونه ويقدمونه من برامج وانشطة تربوية . ومما تجدر الاشارة اليه في العراق انه في الثمانينات اسست جامعة بغداد قسم لتقويم الاداء الجامعي من اجل ضمان في كلياتها من حيث المدخلات والمخرجات , وخلال عام 1992 وضعت نظاماً دقيقاً للسيطرة النوعية لقياس الاداء الجامعي وتقويمه , وتم بناء الملف التقويمي لأداء الجامعات بناءً على تحليل واستقراء للواقع التربوي والخبرات العراقية في ميدان القياس والتقويم , واخذ الملف التقويمي بنظر الاعتبار تقويم كفاءة التعليم كمدخلات وعمليات كمخرجات , وتقويم بناء النظام من خلال محاوره الرئيسة (الهيكل التنظيمي , الخدمات الجامعية , التدريسيين , الطالب المناهج , طرق التدريس , البحث العلمي , الخدمات المجتمعية) وكان الهدف من التقويم الجامعي كالاتي [18] : –

أ – التعرف على المؤشرات الايجابية والسلبية على مستوى الجامعة والكلية والهيئة والمعهد وتحفيز وتشجيع الجيد منها وتعميمه على جميع المستويات , ومحاولة التعرف على الاسباب التي وراء المؤشرات السلبية وخلفياتها .

ب – تحديد المستجدات القادرة على التطوير ورفع الكفاءة النوعية على مستوى الجامعة والكلية والهيئة والمعهد .

ج – تحديد التسلسل الرتبي للجامعات والكليات الهيئات والمعاهد , وبموجب تلك المؤشرات تم التحقق من جودة اداء الجامعات العراقية بدءاً من 1992 وتم ذلك في عام 1998 – 1999 وتشكل الهيئة الوطنية العليا لضبط الجودة وتتكون من عدد

من الخبراء والمتخصصين في القياس والتقويم والأدارة التربوية , فالجودة في التعليم لها معنيين مترابطين واقعي وحسي المعنى الواقعي التزام المؤسسة التعليمية بإنجاز معايير ومؤشرات حقيقية متعارف عليها مثل معدلات الترفيع والكفاءة الداخلية وتكلفة التعليم , أما المعنى الحسي يرتكز على المشاعر واحاسيس متلقي الخدمة مثل الطالب , وهناك العديد من المعايير التي يتم استخدامها في مجال الجودة في التعليم منها : –

معايير مرتبطة بالطالب : – من حيث دافعية الطلبة واستعدادهم للتعليم والانتقاء .

معايير مرتبطة بالمعلمين : – من حيث حجم الهيئة التدريسية كفاءتهم المهنية .

معايير مرتبطة بالمناهج الدراسية : من حيث جودة مستواها ا ومدى ارتباطها بالواقع

معايير مرتبطة بالإدارة المدرسية :– من حيث التزام القيادات بالجودة والعلاقات الانسانية.

معايير مرتبطة بالإمكانات المادية : – من حيث مرونة المبنى المدرسي وقدرته على تحقيق الاهداف واستفادة الطلبة من المكتبة والاجهزة وحجم الاعتماد المالي .

معايير مرتبطة بالعلاقة بين المدرسة والمجتمع من مدى وفاء المدرسة باحتياجات المجتمع المحيط والمشاركة في حل المشاكل , وللوقوف على واقع التعليم في العراق .

لذلك تزايد الاهتمام بالتعليم وبالإنفاق عليه خلال المدة التي تلت نهاية الحرب العالمية الثانية , وقد تزايد هذا الاهتمام في وقتنا الحالي وترجع اهمية زيادة حجم الانفاق على التعليم أساساً إلى التطور الحاصل في الحياة الاجتماعية للدول كونها مسؤولة عن توفير التعليم لمواطنيها واعتباره احد مؤشرات تطور هذه الدول الامر الذي ادى إلى زيادة اعداد المقبولين على شتى المستويات والمراحل , غير أن ماينفقه العراق على هذا القطاع مازال قليلاً بالقياس إلى حاجته التعليمية بالمقارنة مع الدول العربية الاخرى . لذلك يساهم التعليم في النمو الاقتصادي المستدام من خلال تأثير الخريجين على نشر المعرفة , والمساهمة في إنتاج المعارف العلمية والتقنية الجديدة

من خلال البحث العلمي والتدريب المتقدم , كما تخدم كقنوات لنقل ونشر المعارف المولدة في الخارج . ويقدر العائد على التعليم العالي بنحو (10 %) أو أكثر في الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط , مما يشير إلى أن الاستثمار في هذا النوع من التعليم يساهم في رفع إنتاجية العمل والنمو الاقتصادي طويل , وينحصر القبول في التعليم الجامعي في العراق بمخرجات التعليم الثانوي واحياناً (التقني والفني والمهني وفق ضوابط محددة أما العمر التعليمي يتراوح بين 18 – 23 , وتمتد الدراسة من (2 – 6) سنة دراسية وتعد هذه المرحلة مهمة في جانب اعداد الكوادر العلمية للتأثير في المجتمع ويمكننا من ملاحظة جدول (1) بيان عدد خريجي الدراسات الاولية والعليا في الجامعات الحكومية والاهلية وهيئات التعليم التقني ومن ملاحظة نسب التغيير خلال الفترة الزمنية المحصورة بين (2010–2015) نجد عدم استقرار واضح في تغيرات عدد الطلبة المتخرجين وقـــــــــد شهد العام الدراسي (2012 – 2013) النسبة الاعلى بعدد الخريجين والبالغ (61079) . أما النسبة للكليات الحكومية فكان العام (2013 – 2014) هو الاعلى وقد بلغ عدد الطلبة المتخرجين (23880) [19] . مما تقدم يمكن أن يكون هناك تنسيق بين القطاع العام والقطاع الخاص في تشغيل الخريجين في مختلف مجالات التعليم من أجل تطوير سوق العمل من خلال التعليم .

جدول (1)

خريجو الدراسات الجامعية الأولية والدراسات العليا للمدة (2010 – 2015)

السنة الدراسية	خريجو الدراسات الجامعية الاولية					خريجو الدراسات العليا
	الجامعات الحكومية	الكليات الاهلية	هيئة التعليم التقني			المجموع الكلي
			المعاهد التقنية	الكليات التقنية	المجموع	
2011-2010	59369	9641	21819	2528	24347	93357	4910
2012-2011	56361	13673	26314	2325	28639	98673	5846

2013-2012	61079	16276	19899	2518	22417	99772	6888
2014-2013	58235	23880	15705	2370	18075	100190	6485
2015-2014	58405	21513	18796	2134	20930	100848	8081
نسبة التغير (الزيادة أو الانخفاض) خلال الفترة(2014\2013 2015\2014)	0.3	-9.9	19.7	-10	15.8	0.7	24.6
نسبة التغير(الزيادة أو الانخفاض) خلال الفترة 2011\2010 - 2015 2014	- 1,6	123.1	- 13.9	-15.6	- 14.0	8.0	64.6

المصدر :- حمزة , عباس مكي , ونعمة , مناف مرزه , اثر الاستثمار برأس المال البشري على مؤشر التربية والتعليم – العراق دراسة تحليلية مابعد عام 2003 , مجلة الغري , المجلد (13) العدد (40) , جامعة الكوفة , العراق , 2016 , ص 134 .

أما معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي حسب الجنس في العراق وكما يبين في الجدول (2) الاتي للمدة (2010-2014) فقد كان معدل مشاركة الذكور في عام 2004 بلغ (77,4%) , وكان معدل مشاركة الاناث في نفس السنة بلغت (17,9%) . وقد انخفضت نسبة مشاركة الذكور في عام 2014 حتى بلغت (72,4 %) مقابل انخفاض معدل مشاركة الاناث في عام 2014 والتي بلغت (13,5 %) , أي نسبة الانخفاض عند مشاركة الذكور في النشاط الاقتصادي بين عامي (2010-2014) بلغ (5 %) , أما نسبة الانخفاض في معدل مشاركة الاناث بين عامي (2010-2014) بلغ (4,4 %) وهذا ما يدل على إن انخفاض معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي للذكور اعلى من انخفاض معدل مشاركة الاناث بنسبة (0,6%) .

جدول (2)

معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي بحسب الجنس في العراق

للمدة (2004-2014)

السنوات	معدل مشاركة الذكور (%)	معدل مشاركة الإناث (%)
2004	**77,4**	**17,9**
2005	**77,4**	**20,4**
2006	**78,3**	**20,2**
2007	**74,6**	**12,8**
2008	**75,0**	**18,0**
2011	**71,6**	**13,3**
2012	**73,6**	**13,5**
2014	**72,4**	**13,5**

المصدر :- ناشور , الهام خزعل , تقييم المؤشرات الاقتصادية لأداء سوق العمل في العراق , مجلة الاقتصاد الخليجي , العدد (13) , جامعة البصرة , العراق , 2017 , ص 145 .

أما معدل المشاركة بحسب المستوى التعليمي في العراق للعامين 2012 و 2014 فقد بين الجدول (3) الاتي : إن هناك انخفاض في مشاركة الناشطين اقتصادياً الذين هم دون مستوى التعليم (أمي) بين عامي 2012 – 2014 بلغت (26,3 %) مقابل (23,1 %) ,وقد كانت نسبة الانخفاض بلغ (3,2 %) . أما معدل مشاركة يقرأ ويكتب في نفس الفترة انخفضت من (42,2%) إلى (41,0 %) وبنسبة انخفاض (1,2 %) . أما اعلى معدل مشاركة فقد كانت عند مستوى تعليمي (شهادة البكلوريوس) في عام 2012 , إذ بلغت نسبة المشاركة في النشاط الاقتصادي (82,7 %) , ولكن انخفضت هذه النسبة في عام 2014 إلى (63,7 %) ,أي بنسبة انخفاض بين عامي 2012- 2014 بلغت

(19 %) . أما أعلى معدل مشاركة في عام 2014 فقد كان من حصة اصحاب شهادة الدبلوم والتي وصلت إلى (80,1 %) , وكان اقل معدل مشاركة في النشاط الاقتصادي من الذين لم يحصلوا على شهادة أو يعرفون القراءة والكتابة والذين هـــــم (الأميين) , إذ أن اغلب الاعمال التي يعمل بها العاملون في مختلف القطاعات الاقتصادية تحتاج إلى العديد من الاختصاصات , ولكن العاملين الذين لايستطيعون القرأءة والكتابة لايعملون إلا في الأماكن التي لاتحتاج إلى الكثير من اصحاب الشهادات ولكنها تحتاج إلى نوع من الخبرة في العمل مثل الزراعة والاعمال المنزلية والاعمال الخدمية البسيطة. ومن خلال ذلك نلاحظ إن الكثير من القوى العاملة الذين يعملون في مختلف القطاعات الاقتصادية من أصحاب الشهادات العلمية والاختصاصات في مختلف المؤسسات الحكومية والاهلية وكما يوضح في الجدول (3) :-

جدول (3)

معدل المشاركة بحسب المستوى التعليمي في العراق للعامين 2012 و 2014

(نسبة مئوية)

السنة التحصيل الدراسي	2012	2014
أمي	26, 3	23,1
يقرأ ويكتب	42,2	41,0
أبتدائية	45,0	45,9
متوسطة	35,0	33,7
أعدادية	44,6	46,3
دبلوم	80,8	80,1
بكلوريوس	82,7	63 ,7
أخرى	43,0	-----

المصدر :- ناشور , الهام خزعل , تقييم المؤشرات الاقتصادية لأداء سوق العمل في العراق ,

مجلة الاقتصاد الخليجي , العدد (13) , جامعة البصرة , العراق , 2017 , ص 148 .

ومن خلال ما تقدم فإن هناك تأثير ايجابي لسياسة التعليم على سوق العمل في العراق إذ ما أستغلت بالشكل الصحيح عن طريق توظيف الخريجين من اصحاب الاختصاصات المختلفة في مختلف القطاعات الاقتصادية من أجل زيادة الانتاج والانتاجية لتطوير الاقتصاد العراقي والقضاء على الريعية في التصدير والاعتماد على التنويع الاقتصادي .

الاستنتاجات والتوصيات

أ – الاستنتاجات

1 – إن تخلف سوق العمل في زيادة التوظيف من مخرجات التعليم يؤدي إلى زيادة البطالة ونتيجة زيادة عدد السكان يزداد الفقر مما يؤدي إلى أزدياد المشاكل الأجتماعية , بسبب السياسات الاقتصادية الخاطئة , وخاصة في مخرجات التعليم .

2 – يعد التعليم من اهم متطلبات تنمية الطاقة البشرية , وعليه فإن هدف برامج التنمية الشاملة هو تطوير التعليم في مختلف مراحله من أجل القضاء على الامية والجهل والتخلف .

3 – ترتفع نسبة كثافة الطلاب في في مختلف مراحل الدراسة في العراق نتيجة فشل سياسات التعليم , لذلك ترتفع نسبة استخدام المدارس في مراحل الدراسية وكثافة الطلبة في الصف الواحد , مما يؤثر سلباً في الجو المدرسي وعلى عقلية الطالب وعدم قدرته على الاستيعاب , وكذلك عدم وجود الخدمات الصحية والترفيهية المناسبة

4 – زيادة نسبة الخريجين وخاصة في المراحل المنتهية والكليات , وعدم استيعابهم من قبل سوق العمل نتيجة عدم التنسيق وفشل السياسات المتبعة في تعين المتخرجين مما يؤدي إلى زيادة البطالة في شريحة المتخرجين , مما يضطربعضهم للعمل في اعمال غير اختصاصاتهم .

5 – عدم قدرة الهيئة التدريسية بمواصلة التدريس نتيجة زيادة الزخم , مما يؤدي إلى فشل الطلبة بالاستيعاب الماد المخصصة في التدريس , وعليه يضطر اغلب أولياء الامور إلى نقل أبناهم إلى مدارس خاصة .

6 – الأنخفاض المستمر في عدد الهيئة التدريسية للذكور بسبب انخفاض رواتبهم والأجور ترك نسبة لاباس بها من المعلمين والتدريسيين إلى هجرة العقول العراقية الخارج , ممايؤدي إلى خسارة الدولة لهذه العقول بعد أن صرف عليهم اموالاً طائلة .

7 – فشل سوق العمل العراقي في استيعاب العاطلين عن العمل من المتعلمين وغير المتعلمين نتيجة عدم وجود التخطيط الصحيح لاستعاب العاطلين عن العمل .

ب – التوصيات

1 – لابد من وجود سياسة تعليمية ناجحة في في وزارتي التربية والتعليم العالي من أجل تخرج اجيال تقوم بالعمل على تطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة في العراق

2 – يجب أن يكون هناك تنسيق بين التعليم والمختصين بسوق العمل العراقي للتقليل من البطالة والفقر من خلال وزارة التخطيط .

3 – لابد من وجود سياسة تعليمية ناجحة تؤثر ايجاباً على سوق العمل العراقي .

4 – التقليل من كثافة الطلبة في المدارس والجامعات من خلال بناء المزيد من المدارس وتطور الجامعات في مختلف الاختصاصات وتوفير فرص عمل للخريجين من خلال سوق العمل .

5 – يجب أن تكون هناك زيادة في عدد التدريسيين وتحسين الخدمات المقدمة للطلاب من خدمات صحية ورياضية وثقافية .

6 – التوافيق بين مهارات العمال ومتطلبات العمل .وتوزيع العمال على القطاعات والفروع الصناعية والزراعية حسب المهارات الخبرات العلمية .

الهوامش والمصادر

أ – الهوامش

1 – عبد الحليم القيسي, واقع الإحصاءات السكانية في العراق ودور جداول الحياة القومية في تهيئة مستلزمات التخطيط , مجلة النفط والتنمية , العدد (5) ,السنة الرابعة , العراق 1979 , ص 39 – 41 .

2 – رمضان محمد مقلد (وآخرون) , اقتصاديات الموارد والبيئة , الدار الجامعة, كلية التجارة جامعة الإسكندرية , مصر 2003 , ص 10 – 11.

3 – سكنه جهيه فرج , دور التعليم في التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (2015 – 004) , مجلة الاقتصاد الخليجي , العدد (34) , جامعة البصرة , العراق , 2017 , ص 88 – 89.

4– اللجنة الوطنية للسياسات السكانية , تحليل الوضع السكاني في العراق2012 , التقرير الوطني الثاني حول حالة السكان في إطار توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية , العراق , 2012 , ص 144 .

5– محمود محمد الحبيب , مدخل اقتصاد العمل , طبع في كلية الادارة والاقتصاد , جامعة البصرة , العراق , 1981, ص 5 – 6 .

6– صادق مهدي السعيد , العمل وتشغيل العمال والسكان والقوى العاملة , مطبعة المعارف , العراق , 1974, ص 288 – 290 .

7– هيام خزعل ناشور , تقييم المؤشرات الاقتصادية لأداء سوق العمل في العراق , مجلة الاقتصاد الخليجي , العدد (33) , جامعة البصرة , العراق , 2017 , ص 138 .

8– المصدر نفسه , ص 139 .

9– ثائر محمود العاني , أحمد كامل الناصح , التنافسية الجديدة وأعادة هيكلة سوق العمل العراقية , مجلة الادارة والاقتصاد , العدد (82) , الجامعة المستنصرية ,العراق , 2017 ,ص 135 .

10 – المصدر نفسه , ص 139 .

11 – المصدر نفسه , ص 139 – 140 .

12 – المعهد العربي للتخطيط , مؤشرات سوق العمل , العدد السادس عشر , الكويت , 2003 ص 8 . www.arab-api.org/images/publication

13 – المصدر نفسه , ص 8 – 10 .

14 – مكتب العمل الدولي , سياسات سوق العمل , لجنة العمالة والسياسة الاجتماعية , البند الثاني من جدول الأعمال , جنيف , 2003 , ص 2 – 3 .

15 – جليل كاظم مدلول (رأس المال الفكري وعلاقته بإدارة الجودة الشاملة وانعكاس ذلك في تحقيق القدرة التنافسية للمنظمات) , مجلة العربي للعلوم الاقتصادية والإدارية , مجلة فصلية تصدرها كلية الإدارة والاقتصاد , جامعة الكوفة , المجلد الأول , العدد (4) , السنة الثانية , العراق , 2006 , ص 129 .

16 – وليد الحيالي , إعادة الثروة البشرية المهاجرة ومستقبل العراق – الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك – الانترنت http\\ www.ao,academy.org

17 – باسمة علوان حسين , فؤاد توما , تطور التعليم في العراق , مجلة دراسات تربوية , العدد (6) , العراق , 2009 , ص 160 – 168 .

18– عباس مكي حمزة , مناف مرزه نعمة , اثر الاستثمار برأس المال البشري على مؤشر التربية والتعليم , العراق دراسة تحليلية مابعد عام 2003 , مجلة الغري , المجلد (13), العدد (40) , جامعة الكوفة , العراق , 2016 , ص 130 – 131

19– المصدر نفسه , ص 131 .

ب – المصادر

أولاً :- الكتب

1 – الحبيب , محمود محمد , مدخل اقتصاد العمل , طبع في كلية الادارة والاقتصاد , جامعة البصرة , العراق , 1981 .

2 – السعيد , صادق مهدي , العمل وتشغيل العمال والسكان والقوى العاملة , مطبعة المعارف , العراق , 1974 .

3 – مقلد , رمضان محمد (وآخرون) , اقتصاديات الموارد والبيئة , الدار الجامعة, كلية التجارة جامعة الإسكندرية , مصر 2003 .

ثانياً :- المجلات العلمية

1 – القيسي ,عبد الحليم , واقع الإحصاءات السكانية في العراق ودور جداول الحياة القومية في تهيئة مستلزمات التخطيط , مجلة النفط والتنمية , العدد (5) ,السنة الرابعة , العراق 1979.

2 – العاني , ثائر محمود , أحمد كامل الناصح , التنافسية الجديدة وأعادة هيكلة سوق العمل العراقية , مجلة الادارة والاقتصاد , العدد (82) , الجامعة المستنصرية ,العراق , 2017 .

3 – حسين , باسمة علوان , فؤاد توما , تطور التعليم في العراق , مجلة دراسات تربوية , العدد (6) , العراق , 2009 .

4 – حمزة , عباس مكي, نعمة , مناف مرزه , اثر الاستثمار برأس المال البشري على مؤشر التربية والتعليم , العراق دراسة تحليلية مابعد عام 2003 , مجلة الغري , المجلد (13), العدد (40) , جامعة الكوفة , العراق , 2016 .

5 – فرج , سكنه جهيه , دور التعليم في التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (2015 – 004) , مجلة الاقتصاد الخليجي , العدد (34) , جامعة البصرة , العراق , 2017 .

6 – مدلول , جليل كاظم , (رأس المال الفكري وعلاقته بإدارة الجودة الشاملة وانعكاس ذلك في تحقيق القدرة التنافسية للمنظمات) , مجلة العربي للعلوم الاقتصادية والإدارية , مجلة

فصلية تصدرها كلية الإدارة والاقتصاد , جامعة الكوفة , المجلد الأول , العدد (4) , السنة الثانية , العراق , 2006 .

7 – ناشور , هيام خزعل , تقييم المؤشرات الاقتصادية لأداء سوق العمل في العراق , مجلة الاقتصاد الخليجي , العدد (33) , جامعة البصرة , العراق , 2017 .

ثالثاً :- التقارير والكتب الرسمية

1 – اللجنة الوطنية للسياسات السكانية , تحليل الوضع السكاني في العراق2012 , التقرير الوطني الثاني حول حالة السكان في إطار توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية , العراق , 2012 .

2 – مكتب العمل الدولي , سياسات سوق العمل , لجنة العمالة والسياسة الاجتماعية , البند الثاني من جدول الأعمال , جنيف , 2003 .

رابعاً :- المواقع الألكترونية

1 – استراتيجيات التعلم والتعليم والتقويم , مشروع التأسيس للجودة والتأهل للاعتماد المؤسسي والبرامجي , الانترنيت . www.pnu.edu.sa/arr/Deanships/Quality

2 – الحيالي , وليد , إعادة الثروة البشرية المهاجرة ومستقبل العراق – الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك , الانترنت http\\ www.ao,academy.org

3 – المعهد العربي للتخطيط , مؤشرات سوق العمل , العدد السادس عشر , الكويت , 2003 ص 8 . www.arab-api.org/images/publication